جامعة القاهرة
كلية الحقوق

الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتسوية المنازعات الخاصة بها

The Legal Protection Of Foreign Direct Investment And Dispute Solutions For The (Fdi)

رسالة للحصول على

درجة الدكتوراه فى الحقوق

مُقَدَّمةٌ من الباحث

رمضان علي عبد الكريم دسوقي عامر

لجنة الحكم على الرسالة

١- أ.د/ سميحة مصطفى القليوبي — **رئيسًا**

استاذ القانون التجاري والبحري -كلية الحقوق -جامعة القاهرة

وكيل كلية حقوق القاهرة "سابقًا"، وعضو مجلس الشورى

٢- أ.د/ محمود مختار بريري — **مشرفًا وعضوًا**

استاذ القانون التجاري والبحري- كلية الحقوق - جامعة القاهرة

ورئيس قسم القانون التجاري "سابقًا" بكلية حقوق القاهرة

٤- أ.د/ أحمد جمال الدين موسى — **عضوًا**

استاذ ورئيس قسم المالية العامة والتشريعات الاقتصادية

كلية الحقوق - جامعة المنصورة -ورئيس جامعة المنصورة "سابقًا"

ووزير التربية والتعليم "سابقًا"

٣- أ.د/ عبدالحفيظ عبدالله عيد — **مشرفًا وعضوًا**

استاذ ورئيس قسم المالية العامة والتشريعات الاقتصادية

- كلية الحقوق - جامعة القاهرة

﴿القاهـــــــرة﴾

٢٠٠٩

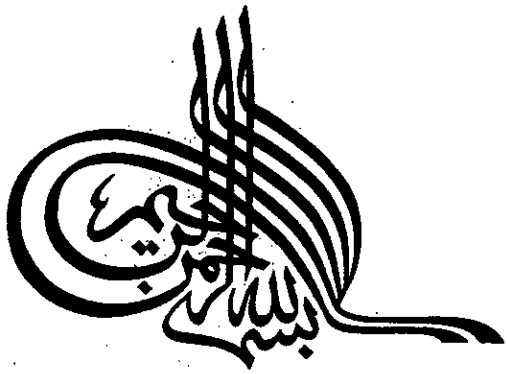

إهـــــداء

إلى روح أمي اللهم اغفر لها وأدخلها فسيح جناتك

إلى أبي رمز القدوة

أطال الله في عمره وزوده بالصحة والعافية

إلى زوجتي رمز التضحية والوفاء والإخلاص

إلى مهجة القلب وفلذة الكبد وقرة العين

إلى الأمل في غد أفضل أولادي

(آية – رنيم – محمد – علي)

إلى إخوتي

إلى كل من ساعدني في إخراج هذا البحث

أهدي هذا البحث

الباحث

تقدير وعرفان

لا يسعني – وقد انتهيت من إعداد هذه الرسالة إلا أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان بالجميل للأستاذين الأفضلين: الأستاذ الدكتور/ *محمود مختار بريري* ، الأستاذ الدكتور/ *عبد الحفيظ عبد الله عيد* لتفضلهما بالإشراف على هذه الرسالة ولما أسدياه إليّ من نصح وإرشاد وتوجيه كان له أكبر الأثر في إخراج هذه الرسالة على هذا النحو. فقد شملاني منذ الخطوات الأولى للبحث بكل عناية وتشجيع، وأفاضا على من غزير علمهما وفيض معرفتهما طوال فترة إعداد هذه الرسالة.

ومهما أوتيت من بلاغة فلن أستطيع أن أوفيهما حقهما بالثناء؛ ولذا لا أملك إلا أن أتوجه إلى الله العلي القدير أن يجزيهما عني خير الجزاء، وأن يمدهما بالصحة والعافية وطول العمر، وأن يجعلهما دائمًا ذخرًا لتلاميذهما وطلاب علمهما.

ويسعدني أن أتقدّم بوافر الشكر وجزيل التقدير لفقيهةٍ من فقهاء القانون التجّاري والبحري وهي الأستاذة الدكتورة/ *سميحة مصطفى القليوبي* التي تفضلت مشكورةً بالموافقة على الإشتراك في لجنة الحكم على الرسالة، على الرغم من كثرة أعبائها ومشاغلها، ولن أنسى أبدًا ما لقيته من سيادتها من حسن مشورةٍ وخالص توجيهٍ وصدق مساعدة، جزاها الله عني وعن طلاب علمها خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشكر وجزيل العرفان للأستاذ الجليل الأستاذ الدكتور/ *أحمد جمال الدين موسى* الذي تفضل مشكورًا بقبول الإشتراك في لجنة الحكم على الرسالة، على الرغم من كثرة أعباءه ومشاغله، فمن دواعي فخري وسروري، ومما يضفي على هذه الرسالة الاحترام الكبير أن يكون سيادته عضوًا في لجنة الحكم عليها، فجزاه الله عن العلم وطلابه خير الجزاء.

ولا يفوتني أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى جميع موظفي المكتبات التي يسرت لي وسائل البحث، وأخصُّ منها بالذكر مكتبة كلية الحقوق جامعة القاهرة، ومكتبة جمعية الاقتصاد والتشريع.

وفي النهاية أسأل الله أن ينفعني بنصح أساتذتي وتوجيهاتهم، وأن يجعل ذلك سراجًا يضيء لي طريق الحق والخير، ويفتح أمامي آفاق المستقبل لألحق بركب العلم وأنهل من بحوره.

وعلى الله قصد السبيل وإليه المرجع والمآب،،،،

قائمة المختصرات

LIST OF ABBREVI3ATIONS

1-	AAA	American Arbitration Association
2-	AALCC	The Asian African Legal Consultative Committee
3-	AIECGC	The Arab investment Export Credit Guarantee Corporation
4-	FDI	Foreign Direct Investment
5-	GATT	The General Agreement on Traiffs and Trade
6-	IBRD	The international Bank for Reconstruction and Development (world Bank)
7-	ICC	Internaional Chamber of Commerce – Paris.
8-	ICIIEC	Islamic Corporation for insurance of Investment and Export Credit
9-	ICJ	The International Court of Justice
10-	ICSID	The International Center for Settlement of Investment Disputes
11-	IMF	International Monetary fund
12-	LCIA	The London court of international Arbitration
13-	MIGA	Multilateral investment Guarantee Agency
14-	UN	United Nation
15-	UNCITRAL	The United Nation Commission of International Trade Law.
16-	UNCTAD	United Nations conference on trade and Development
17-	WIPO	The world intellectual property Organisation
18-	WTO	World Trade Organisation

مـــقدمه

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله، وصحبه، ومن تبع هداه إلي يوم الدين ... وبعد،،

تسعى غالبية الدول النامية –إن لم يكن كلها– لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره وسيلة تمويل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي قد أصبحت هدفاً رئيساً، تسعى إلى تحقيقه هذه الدول، ومنها الدول الإسلامية، من أجل زيادة دخلها القومي، ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد، والارتقاء بمستواه المعيشي.

باعتبار أن تحقيق هذه الأهداف، والغايات النبيلة يتطلب توفير موارد مالية، تفوق في الغالب ما يمكن تعبئته من مدخراتها المحلية، التي تتسم أصلاً بالضعف، بسبب ضعف متوسط دخل الفرد حيناً، وتسرب بعضها في أغراض غير اقتصادية حينا آخر، وهروبها إلى الخارج تارة، لتحرم بلدانها من الموارد المالية المتاحة، التي يمكن الاستفادة منها في تمويل الاستثمار المحلي. الأمر الذي يجعل العديد من الدول المضيفة وخاصة العربية مضطرة لا محالة إلـــى الاستعانة بمصادر التمويل الدولي، ومنه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كي تـــشارك هـــي الأخرى في تمويل التنمية الاقتصادية التي تعتبر التحدي الكبير الذي يواجـــه جميـــع الـــدول العربية.

١- أهميـــــة موضوع البحث (الاستثمار الأجنبي المباشـــر)

إن أهميـــة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تكمن في الدور الذي تمارسه على النمو والتنمية في البلاد المضيفـــة كمـــا أنها تحمل معها خصائص الاقتصاد النابعة منه. ونظراً لأهميـــته، أصبحت كفاءة النظام الاقتصادي لدولة ما تقاس بمدى قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية وإقامة المشروعات التي توفر فرص العمل وتنشط حركة الصادرات فضلا عن تحديث الصناعة الوطنية والوصول بها إلى مرحلة الجودة الشاملة .

ويمكن تلخيص أهمية الاستثمار الأجنبي في النقاط التالية:

الاستثمار الأجنبي مصدر لتعويض العجز في الادخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فأحد الأهداف الرئيسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي هو إقامة مشروعات إنتاجية في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمية التي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات ذات ميزة تنافسية للتصدير وتكون مؤهلة للقبول بالأسواق العالمية كما أن توفر رأس المال يسمح بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتوج وتحسين جودته .

محتوى الرسالة

الفهـــرس

مقدمة ٤

أهمية موضوع البحث ٤

أهداف الدراسة محل البحث ٥

خطة البحث ٦

الباب التمهيدي

ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآثارها الاقتصادية

تمهيد وتقسيم: ٩

الفصل الأول

ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تمهيد وتقسيم: ١١

المبحث الأول: المقصود بالاستثمارات الأجنبية المباشرة..... ١٢

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ١٢

أولاً: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي ١٢

١- الاستثمارات الأجنبية المباشرة قبل الحرب العالمية الأولى ١٢

٢- الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما بين الحربين العالميتين..... ١٣

٣- الاستثمارات الأجنبية بعد الحرب العالمية الثانية..... ١٤

ثانيًا: مفهوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة..... ١٥

١- المفهوم الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر ١٥

٢- المفهوم القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر ١٦

أ- تعريف التشريعات الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر ١٦

ب- تعريف الاتفاقيات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر..... ١٧

ت- تعريف الفقهاء القانونيين للاستثمار الأجنبي المباشر ١٩

المطلب الثاني الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المفاهيم الاقتصادية الأخرى ٢٢

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر ٢٢

ثانيًا: الاستثمار الأجنبي والعولمة ٢٣

ثالثًا: الاستثمار الأجنبي والتنافسية ٢٤

رابعًا: الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة ٢٥
خامسًا: الاستثمار الأجنبي المباشر والخصخصة ٢٧
سادسًا: مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٩
سابعًا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ٣٠
١- مشروعات ملكيتها مشتركة (الاستثمار المشترك) ٣٠
٢- مشروعات تملكها الشركات الأجنبية بالكامل في الاقتصاد المضيف ٣١
٣- الشركات المتعددة الجنسيات ٣١
المبحث الثاني: أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد العالمي
والانتقادات الموجهة إليه ٣٤
المطلب الأول: تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي ٣٥
١- أهمية الاستثمار المباشر في القرن العشرين ٣٥
٢- الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار منظمة التجارة العالمية ٣٩
٣- تطور الاستثمار الأجنبي المباشر عالميًا في القرن الواحد والعشرين ٤١
المطلب الثاني: الانتقادات الموجهة إلي الاستثمار الأجنبي المباشر ٤٥

الفصل الثاني

الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره علي اقتصاديات الدول المضيفة

تمهيد: ٥١
المبحث الأول: أسباب قدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمنطقة العربية والدول النامية ٥٣
المطلب الأول: دراسة تحليلية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر لبعض الدول العربية... ٥٤
١- أسباب جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر ٥٥
٢- أهم الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر إلي مصر خلال العام المالي ٦١
٣- تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلي الاقتصاديات الناشئة ٦٢
المطلب الثاني: حركة الاستثمار الأجنبي المباشر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.. ٦٣
أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الثمانينيات ٦٣
ثانيًا: الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال التسعينيات ٦٤
ثالثًا: الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في بداية القرن الحادي والعشرين ٦٦
المبحث الثاني: الآثار المترتبة علي وجود استثمارات الأجنبية المباشرة داخل الدول المضيفة ٧١
المطلب الأول: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة علي الدول المضيفة ٧١
أولاً: الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحقيق التنمية الاقتصادية ٧١
ثانيًا: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكنولوجيا ٧٣

ثالثًا: الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص للعمالة ٧٧
رابعًا: الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسين ميزان المدفوعات ٧٩
خامسًا: الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة معدل التكوين الرأسمالي ٨١
المطلب الثاني: أثر الأزمة المالية العالمية الأخيرة علي الاستثمارات الأجنبية المباشرة... ٨٤
أولاً: مدلول الأزمة المالية ٨٤
ثانيًا: أثر الأزمة وكيفية مواجهتها ٨٥
ثالثًا: تأثير الأزمة المالية العالمية علي دول الشرق الأوسط: ٨٦

الباب الأول

حماية الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تمهيد:..... ٩٥

الفصل الأول

ماهية الوسائل القانونية لحماية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأسلوب تنفيذها

تمهيد..... ٩٦
المبحث الأول: عقد الاستثمار وطبيعته الخاصة ٩٦
المطلب الأول: أطراف عقد الاستثمار..... ٩٨
- بالنسبة إلي الطرف الأول (الدولة المضيفة) ٩٩
- بالنسبة للمستثمر الأجنبي (المصدر لرأس المال) ٩٩

أولاً: الطرف الأول (طرف الدولة المضيفة) ٩٩
١- الشخص الطبيعي أو الاعتباري كطرف في عقد الاستثمار..... ٩٩
٢- الدولة كطرف في عقد الاستثمار ١٠٢
ثانيًا: الطرف الثاني (المستثمر الأجنبي كطرف في عقد الاستثمار)..... ١٠٥
المطلب الثاني: طبيعة وخصائص عقود الاستثمار ١١٠
المطلب الثالث: حقوق والتزامات أطراف عقد الاستثمار وأسباب المنازعات الخاصة به .. ١١٤
أولاً: التزامات أطراف عقد الاستثمار ١١٤
أ- حقوق والتزامات الدولة المضيفة ١١٤
ب- حقوق والتزامات المستثمر الأجنبي ١١٧
ثانيًا: منازعة الاستثمار وأسبابها ١٢١
١- مفهوم منازعة الاستثمار الأجنبي المباشر ١٢٢
٢- أسباب المنازعة ١٢٢
٣- أثر القوة القاهرة والظروف الطارئة علي عقد الاستثمار ١٣٢
المبحث الثاني: الوسائل القانونية لحماية الاستثمارات الأجنبية المباشرة..... ١٣٦
المطلب الأول: طبيعة الوسائل الموضوعية لحماية الاستثمارات الأجنبية المباشرة ١٣٦

١- قبول المستثمرين الأجانب وإقامتهم في الدولة المضيفة ١٣٦
٢- حرية الانتقال داخل إقليم الدولة المضيفة ١٣٨
٣- الخروج من إقليم الدولة ١٣٩
٤- قواعد تنظيم الملكية داخل إقليم الدولة ١٣٩
٥- الرقابة الحكومية على الاستثمارات الأجنبية ١٤١
٦- السياسة الضريبية وتأثيرها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة ١٤٦
٧- الرقابة على الصرف الأجنبي ١٥١
المطلب الثاني: أسلوب تنفيذ الوسائل ١٥٣
أولاً: التشريعات الداخلية ١٥٣
١- الدساتير ١٥٣
٢- القوانين الداخلية ١٥٤
ثانيا: الاتفاقيات الدولية (الأحكام الدولية) ١٦٠

الفصل الثاني

دور الضمانات الاتفاقية في حماية الاستثمار (PDI)

تمهيد: ١٦٩
المبحث الأول: طبيعة الضمانات الاتفاقية ١٦٩
المطلب الأول: شرط الثبات التشريعي ١٧٠
أولاً: تعريف شرط الثبات التشريعي في عقد الاستثمار ١٧٠
ثانيًا: مبررات وضع شرط الثبات التشريعي في عقد الاستثمار ١٧٣
ثالثا: تقييم شرط الثبات التشريعي في عقد الاستثمار ١٧٤
المطلب الثاني: شرط إعادة التفاوض ١٧٥
أولاً- المقصود بشرط إعادة التفاوض ١٧٥
ثانيًا:- الآثار القانونية لشرط إعادة التفاوض ١٧٧
ثالثًا- جزاء مخالفة شرط إعادة التفاوض ١٧٧
المطلب الثالث: التأمين علي الاستثمار الأجنبي (FDI) ١٧٩
أولاً: عناصر وأركان عقد التأمين وتكييفه القانوني ١٨١
أ- عناصر العقد ١٨١
ب- أركان العقد ١٨٣
ج- التكييف القانوني للعقد ١٨٤
ثانيا: نطاق عقد التأمين ١٨٨
١- نزع الملكية للمنفعة العامة أو التأميم أو المصادرة ١٨٨

٢- انقضاء المشروع بسبب الحرب أو الاضطرابات الداخلية ١٨٩
٣- عدم الاستقرار الاجتماعي ١٨٩
٤- الإجراءات التي تتخذها الدولة المضيفة وتؤثر في الحقوق اللازمة لنشاط المشروع ١٨٩
٥- العوائد التي يحققها الاستثمار ١٨٩
٦- الإخلال بالعقد ١٩٠
ثالثًا: شروط التأمين علي الاستثمار الأجنبي المباشر ١٩١
١- شرط المستثمر ١٩١
٢-شروط الاستثمار الصالح للضمان ١٩٢
رابعًا: الآثار المترتبة علي عقد التأمين للاستثمار ١٩٤
١- التزامات وحقوق المستثمر الأجنبي ١٩٤
٢- التزامات جهة التأمين..... ١٩٥
خامسًا: خصائص عقد تأمين الاستثمار..... ١٩٦
المبحث الثاني: دور هيئات الضمان الدولية في حماية الاستثمارات (FDI)..... ٢٠٠
المطلب الأول: الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) ٢٠١
أولاً: المبادئ العامة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار ٢٠١
ثانيًا: الخدمات التي تؤديها الوكالة للمستثمرين والدول المضيفة..... ٢٠٧
ثالثًا: دور الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ٢٠٩
رابعًا: تقييم دور الوكالة في حماية الاستثمارات الأجنبية المباشرة ٢١٧
المطلب الثاني: دور هيئات الضمان العربية في حماية (FDI) ٢٢٠
١- المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات..... ٢٢٠
أولاً: نشأة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ٢٢٠
ثانيًا: دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ٢٢٤
٢- المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات..... ٢٢٧
أولاً: نشأة وهدف المؤسسة ٢٢٧
ثانيًا: الخدمات التي تؤديها المؤسسة للمتعاملين معها ٢٢٧
ثالثًا: دور المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار في حماية الاستثمار (FDI) ٢٢٨
المطلب الثالث: تقييم دور التأمين علي الاستثمار (FDI) بواسطة هيئات الضمان الدولية . ٢٣١

الفصل الثالث

دور القضاء في حماية الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد: ٢٣٥
المبحث الأول: تسوية منازعات الاستثمار عن طريق القضاء الوطني..... ٢٣٦

المطلب الأول: دور القضاء في تسوية منازعات الاستثمار (FDI) ٢٣٦
أولاً: اختصاص القضاء الوطني بتسوية منازعات الاستثمار ٢٣٦
ثانيًا: دور المحاكم الاقتصادية في حماية الاستثمارات (FDI) ٢٣٩
ثالثًا: العوائق التي تواجه المستثمر في اللجوء إلي القضاء الوطني ٢٥٠
رابعًا: تقييم لجوء المستثمر الأجنبي إلي قضاء الدولة المضيفة ٢٥٢
المبحث الثاني: تسوية منازعات الاستثمار عن طريق القضاء الدولي ٢٥٤
المطلب الأول: القضاء الدولي والاستثمار الأجنبي المباشر ٢٥٥
أولاً: العلاقة بين القضاء الدولي والاستثمار الأجنبي المباشر ٢٥٥
١- أساس العلاقة ٢٥٥
٢- ظهور الحاجة للحماية ٢٥٦
ثانيًا: نشأة محكمة العدل الدولية ٢٥٨
١- نشأة محكمة العدل الدولية ٢٥٨
٢- اختصاصات المحكمة ٢٥٨
المطلب الثاني: دعوى المسئولية الدولية "الحماية الدبلوماسية" ٢٦١
أولاً: مفهوم الحماية الدبلوماسية ٢٦١
* تعريف الحماية ٢٦١
١- التعريف الشكلي ٢٦٢
٢- التعريف الموضوعي ٢٦٣
ثانيًا: حق الدولة في ممارسة الحماية الدبلوماسية ٢٦٣
ثالثًا: الطبيعة القانونية للحماية الدبلوماسية ٢٦٣
رابعًا: شروط الحماية الدبلوماسية بواسطة الدول ٢٦٣
الشرط الأول: الجنسية ٢٦٦
الشرط الثاني: استنفاذ طرق التقاضي الداخلية ٢٦٧
الشرط الثالث: الأيدي النظيفة ٢٦٨
خامسًا: مدى أهلية المستثمر في اللجوء للقضاء الدولي ٢٦٨
١- الاعتراف للمستثمر بالشخصية القانونية الدولية ٢٦٩
٢- وسائل لجوء المستثمر للحماية الدبلوماسية .....

الباب الثاني

تسوية منازعات الاستثمار الأجنبي المباشر

عن طريق التحكيم التجاري الدولي

تمهيد: ٢٧٦

الفصل الأول

ماهية التحكيم التجاري الدولي

تمهيد: ٢٧٩

المبحث الأول: تعريف التحكيم التجاري الدولي ٢٧٩

المطلب الأول: المقصود بالتحكيم في منازعة الاستثمار ٢٧٩

أولاً: التعريفات المتعددة للتحكيم ٢٨٠

١- تعريف التحكيم في الإسلام ٢٨٠

٢- تعريف التحكيم في الفقه ٢٨٢

٣- تعريف القضاء للتحكيم ٢٨٣

٤- تعريف التشريع لنظام التحكيم ٢٨٤

أ- في القانون الفرنسي ٢٨٤

ب-في القانوني المصري ٢٨٥

ثانيًا: نشأة التحكيم وإقراره دوليًا ٢٨٨

ثالثًا: قواعد التحكيم التجاري الدولي ٢٨٩

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للتحكيم ٢٨٩

أولاً: الطبيعة التعاقدية للتحكيم ٢٩٠

ثانيًا: الطبيعة القضائية للتحكيم ٢٩١

ثالثًا: الطبيعة المختلطة للتحكيم ٢٩١

المبحث الثاني: صور التحكيم وصفته الدولية في منازعات الاستثمار ٢٩٣

المطلب الأول: صور التحكيم ٢٩٣

أولاً: التحكيم الاختياري ٢٩٣

ثانيًا: التحكيم الإجباري ٢٩٣

ثالثًا: التحكيم الحر ٢٩٥

رابعًا: التحكيم المؤسسي ٢٩٦

خامسًا: التحكيم الداخلي (الوطني) ٢٩٧

سادسًا: التحكيم الدولي ٢٩٧

المطلب الثاني: الصفة الدولية للتحكيم في منازعات الاستثمار ٢٩٩
المطلب الثالث: دولية التحكيم في القانون المصري ٣٠١

الفصل الثاني

إجراءات التحكيم

تمهيد ٣٠٦
المبحث الأول: اتفاق التحكيم ٣٠٦
المطلب الأول: تعريف وشرط صحة اتفاق التحكيم ٣٠٦
أولاً: تعريف اتفاق التحكيم ٣٠٧
ثانيًا: شروط صحة اتفاق التحكيم ٣٠٨
أ- الشروط الشكلية الواجب توافرها في اتفاق التحكيم ٣٠٩
ب- الشروط الموضوعية لاتفاق التحكيم ٣١٢
ثالثًا: الأثر المانع لاتفاق التحكيم ٣١٦
المطلب الثاني: القانون الواجب التطبيق علي اتفاق التحكيم ٣١٨
أولاً: القانون الواجب التطبيق علي اتفاق التحكيم ٣٢٠
ثانيًا: نطاق تطبيق القانون الذي يسري علي اتفاق التحكيم ٣٢٤
المبحث الثاني: إجراءات التحكيم قبل صدور حكم التحكيم ٣٢٨
المطلب الأول: إجراءات التحكيم ٣٢٨
أولاً: بدء إجراءات التحكيم ٣٢٨
ثانيًا: تشكيل هيئة التحكيم ٣٣٠
١- كيفية اختيار المحكمين ٣٣١
٢- الشروط الواجب توافرها في المحكم ٣٣٢
أ- الشروط التي لا يجوز للأفراد الاتفاق علي خلافها ٣٣٣
ب- الشروط التي يجوز للأطراف الاتفاق بشأنها ٣٣٣
٣- التزامات وحقوق هيئة التحكيم ٣٣٨
٤- رد المحكمين ٣٤٠
ثالثًا: تحديد مكان التحكيم ٣٤٦
رابعًا: اللغة الأصلية التي يجري التحكيم بها ٣٤٦
خامسًا: إجراءات خصومة التحكيم ٣٤٧
سادسًا: جلسات هيئة التحكيم ٣٤٨
سابعًا: سلطات هيئة التحكيم ٣٥٠
المطلب الثاني: القانون الواجب التطبيق علي العملية التحكيمية ٣٥١

١- القانون الواجب التطبيق علي إجراءات التحكيم ٣٥١
أولاً: القانون الذي تخضع له إجراءات التحكيم ٣٥٢
ثانيًا: مجال القانون الواجب التطبيق علي المسائل الإجرائية ٣٥٩
٢- القانون الواجب التطبيق علي موضوع التحكيم ٣٦٠
أولاً: القانون الواجب التطبيق وفقًا لأحكام الهيئات الدائمة للتحكيم..... ٣٦٠
ثانيًا: القانون الواجب التطبيق طبقًا للمعاهدات الدولية والتشريعات الوطنية..... ٣٦٢

الفصل الثالث

إصدار حكم التحكيم ودور القضاء في العملية التحكيمية

تمهيد..... ٣٦٧
المبحث الأول: كيفية إصدار حكم التحكيم وتعديله وطرق الطعن فيه ٣٦٧
المطلب الأول: العوارض القانونية التي تطرأ علي العملية التحكيمية..... ٣٦٨
أولاً: وقف إجراءات التحكيم ٣٦٨
ثانيًا: انقطاع سير إجراءات التحكيم ٣٧٠
ثالثًا: إنهاء هيئة التحكيم إجراءات التحكيم بدون إصدار حكم تحكيم ٣٧٢
رابعًا: سلطة المحكم في اتخاذ التدابير المؤقتة والتحفظية ٣٧٣
المطلب الثاني: إصدار حكم التحكيم وبياناته العامة ٣٧٤
أ- البيانات الشكلية ٣٧٧
ب- البيانات الموضوعية ٣٨١
المطلب الثالث: تعديل أحكام التحكيم بعد صدورها ٣٨٣
أ- تفسير حكم التحكيم ٣٨٤
ب- تصحيح أخطاء حكم التحكيم ٣٨٥
ت- حكم التحكيم الإضافي..... ٣٨٦
المطلب الرابع: طرق الطعن في أحكام التحكيم ٣٨٨
أولاً: إخضاع أحكام التحكيم لنفس القواعد المقررة للطعن في الأحكام القضائية ٣٨٨
ثانيًا: وضع نظام مستقل ومتميز بشأن الطعن في أحكام التحكيم ٣٨٩
ثالثًا: الطعن في أحكام التحكيم وفقًا للقانون المصري والتشريعات المقارنة..... ٣٨٩
رابعًا: تنفيذ حكم التحكيم ٤٠٠
١- حجية حكم التحكيم ٤٠٠
٢- نطاق حجية حكم التحكيم..... ٤٠٠
المبحث الثاني: دور القضاء الوطني في العملية التحكيمية ٤٠٣
المطلب الأول: دور محاكم الدولة قبل صدور حكم التحكيم ٤٠٣

أولاً: تحديد المحكمة المختصة ٤٠٣
ثانيًا: اتفاق التحكيم..... ٤٠٤
ثالثًا: هيئة التحكيم ٤٠٤
رابعًا: إجراءات التحكيم ٤٠٦
خامسًا: الدور المساعد لمحاكم الدولة..... ٤٠٧
١- الوضع في قانون التحكيم النموذجي ٤٠٨
٢- الوضع في القانون المصري ٤٠٨
المطلب الثاني: دور محاكم الدولة بعد صدور حكم التحكيم ٤٠٨
أولاً: حكم التحكيم وإنهاء الإجراءات..... ٤٠٨
ثانيًا: بطلان حكم التحكيم ٤٠٩
أ- الطعن في أحكام التحكيم..... ٤٠٩
ب- حجية أحكام المحكمين وتنفيذها ٤١٠
ت- الاعتراف بحكم التحكيم وتنفيذه..... ٤١٢

الباب الثالث

فاعلية التحكيم في تسوية منازعة الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد وتقسيم ٤١٧

الفصل الأول

دور بعض مراكز التحكيم في تسوية منازعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تمهيد وتقسيم ٤١٨
المبحث الأول: المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار..... ٤١٨
المطلب الأول: القواعد المنظمة لنشاط المركز (ICSID) وفقًا لأحكام اتفاقية واشنطون ١٩٦٥ ٤١٩
أولاً: النظام القانوني للمركز ٤٢٠
١- إنشاء المركز ٤٢٠
٢- المجلس الإداري ٤٢٠
٣- أمانة المركز..... ٤٢١
٤- جدول الموفقين وجدول المحكمين ٤٢١
٥- اختصاصات المركز ٤٢٢
ثانيًا: أطراف المنازعة أمام المركز (ICSID)..... ٤٢٣
١- الدولة كطرف في المنازعة ٤٢٤
٢- المستثمر كطرف في المنازعة ٤٢٦
ثالثًا: القواعد المنظمة لنشاط المركز (ICSID) ٤٢٩
أ- اللائحة المالية والإدارية ٤٣٠

ب- قواعد إجراءات التوفيق ٤٣٠
المطلب الثاني: قواعد إجراءات التحكيم (ICSID) ٤٣٣
أولاً: بدء إجراءات التحكيم ٤٣٤
١- تقديم طلب التحكيم وتشكيل الهيئة ٤٣٤
٢- تشكيل هيئة التحكيم ٤٣٤
٣- استقلال هيئة التحكيم بالفصل في الدفع بعدم اختصاصها ٤٣٥
٤- القانون الواجب التطبيق على النزاع ٤٣٧
ثانيًا: صدور حكم التحكيم ٤٤٤
١- ماهية حكم التحكيم ٤٤٤
٢- طلب بطلان الحكم ٤٤٥
أ- أسباب طلب البطلان ٤٤٦
ب-طلب البطلان ٤٤٦
ت-تشكيل لجنة نظر طلب البطلان ٤٤٦
ث-الفصل في طلب البطلان ٤٤٦
المطلب الثالث: الاعتراف بحكم التحكيم الصادر من المركز ٤٤٧
أولاً: الاعتراف بحكم التحكيم الصادر ٤٤٧
ثانيًا: قيمة حكم التحكيم ومدى فاعليته ٤٤٩
ثالثًا: دور المركز في تسوية منازعات الاستثمار ٤٥٤
المبحث الثاني: دراسة بعض المراكز الأخرى ٤٥٧
المطلب الأول: مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم ٤٥٧
أولاً: إنشاء المركز ٤٥٧
ثانيًا: قواعد التحكيم ٤٥٨
المطلب الثاني: المحكمة الدولية للتحكيم "غرفة التجارة الدولية" ٤٦٢
أولاً: المحكمة الدولية للتحكيم ٤٦٣
ثانيًا: قواعد الغرفة للتحكيم التجاري الدولي ٤٦٥

الفصل الثاني

التحكيم الوسيلة المُثلى لتسوية منازعات الاستثمار

تمهيد وتقسيم: ٤٧١
المبحث الأول: المشاكل العملية التي تعوق التحكيم ٤٧٢
المطلب الأول: المشاكل الإجرائية ٤٧٢
أولاً: اتفاق التحكيم ٤٧٢
ثانيًا: اختيار المحكمين ٤٧٥
المطلب الثاني: المشاكل الموضوعية ٤٧٦

أولاً: القانون الواجب التطبيق ٤٧٦
ثانيًا: حصانة الدولة ضد تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية ٤٧٦
المبحث الثاني: خصوصية التحكيم في منازعات الاستثمار ٤٧٨
المطلب الأول: ميزات التحكيم وأثره في حماية الاستثمارات ٤٧٨
أ- بساطة الإجراءات ٤٧٨
ب- اختيار هيئة التحكيم ٤٨٠
ت- حسم النزاع وعدم العلانية ٤٨١
ث- توفير الطمأنينة لطرفي عقد الاستثمار ٤٨٢
ج- المصاريف ٤٨٣
المطلب الثاني: أهمية التحكيم بالنسبة للدول المضيفة العربية ٤٨٤
أ- الاتفاقيات الدولية ٤٨٤
ب- القوانين الوطنية ٤٨٦
ت- مراكز وهيئات التحكيم ٤٨٦
ث- المؤتمرات والندوات ٤٨٧
خاتمة الرسالة ٤٩٠
النتائج ٤٩٠
التوصيات ٤٩٥
مصادر الرسالة ٥٠٢
أولاً: المصادر العربية ٥٠٢
أ- الكتب ٥٠٢
ب- الرسائل العلمية ٥١٢
ت- دوريات ومقالات ٥١٤
ث- مؤتمرات وندوات ٥١٦
ج- تقارير الهيئات والمؤسسات ٥١٨
ثانيًا: المصادر الأجنبية ٥١٩
١- المصادر باللغة الإنجليزية ٥١٩
أ- الكتب ٥١٩
ب- التقارير ٥٢٢
ت- الإنترنت ٥٢٣
٢- المصادر باللغة الفرنسية ٥٢٤
محتوى الرسالة ٥٢٧

مستخلص الرسالة

إن حماية الاستثمارات الأجنبية المباشرة من المخاطر غير التجارية يقتضي تقرير نوعية من الوسائل الخاصة بهذه الحماية فهناك الوسائل الخاصة بالحماية الموضوعية من ناحية، والوسائل الخاصة بالحماية الإجرائية من ناحية أخرى.

وأيًا ما كان الأمر فإن فاعلية الحماية الموضوعية للاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق التشريعات الداخلية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية أو غيرها من وسائل هذه الحماية لن يتأتى على وجهه الأكمل إلا إذا اقترن بالحماية الإجرائية.

ولأهمية الحماية الإجرائية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) ، وازدهار نظام التحكيم ، فهو يعتبر الوسيلة الأكثر فاعلية والمثلى لتسوية منازعات الاستثمار .

تحت اشراف

أ.د / مختار محمود بريري

التوقيع /

٢٠٠٩/١٠/١٧

أ.د / عبدالحفيظ عبدالله عيد

التوقيع /